Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ففساد النظم على ما يذهب إليه عبد القاهر ، إن كان يرجع إلى شيء ، فإنما يرجع إلى عدم مراعاة الأصول المقررة فى علم النحو ، قال : « وفى نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف ، أو الفساد والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع فى تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك ما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصح إلا على أصول هذا العلم ؛ وإذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله أن لا يعمل بقوانين هذا الشأن ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها ، ثم إذا ثبت أن مستنبط صحته وفساده من هذا العلم ثبت أن الحكم كذلك فى مزيته ، والفضيلة التى تعرض فيه ، وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخى معانى هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم [1] » .

وعبد القاهر فى هذه القضية أسير النحو ، يقيس الشعر والكلام بمقاييسه ، وبقدره على معاييره ، ومن مقتضاه أن لا يتعاطى الشاعر ما يتعاطاه على غير ما تستوجيه معانى النحو وقوانينه من تقديم وتأخير وحذف وإضمار ، وما إليها ، وإلا وسم شعره بالتعقيد ، ووصف نظمه بالخلل ، وباء كلامه بسوء التأليف .

على أن هذه المقالة إنما شاعت منذ عصر مبكر وكان لها صداها فى علاقة الشعر بالنحو فأثارت حفيظة الشعراء على النجاة [2] كالذى

---

(١) دلائل الإعجاز ٦٤ - ٦٥

(٢) أخبار الخصومة بين الشعراء والنجاة مستفيضة ، من ذلك أن ابن أبى اسحاق اعترض أيضاًعلى الفرزدق لرفع مجلف فى قوله :

وعض زمانٌ يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلّف